الانعكاسات الاقتصادية لفيروس كوفيد-19 المستجد على الاقتصاديات العربية

The Impacts of Novel COVID-19 on Arab Economies

د. نبيل بن موسى

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر) ، n.benmoussa@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/12 تاريخ القبول: 2021/05/17

الملخص:

أحدث الانتشار السريع لفيروس كوفيد-19 المستجد حالة طوارئ جماعية للصحة العامة، دفعت دول العالم إلى الاستجابة من خلال تدابير احترازية لاحتواء الفيروس المتفشي كإغلاق أماكن العمل وتخفيض ساعات العمل وتقييد تنقل الأفراد والموارد الاقتصادية، والتي أحدثت صدمة اقتصادية استثنائية وحادة بعد توقف كثير من النشاطات الاقتصادية وتراجع شديد في أخرى أدت إلى انهيار الطلب تراجع الاستثمار، انكماش التجارة، انتشار الركود الاقتصادي في الدول العربية، وانهيار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. وللتخفيف من الصدمة الاقتصادية التي خلفتها التدابير الوقائية تدخلت الحكومات والبنوك المركزية في الدول العربية بحزمة تحفيز مالي ونقدي هامة حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تداعيات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية، من خلال تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية إضافة إلى مختلف السياسات والتدابير التي استجابت بها الحكومات والبنوك المركزية في الدول العربية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية السلبية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كوفيد-19 المستجد - الاقتصاديات العربية-الاقتصاد العالمي-التداعيات الاقتصادية

Abstract:

The rapid outbreak of the novel Covid-19 caused a mass public health emergency, which prompted the countries to respond with precautionary measures to contain the spreading virus, such as closing workplaces, reducing working hours, and restricting the movement of people and economic resources. Those measures resulted in an exceptional and severe economic shock after the cessation of many economic activities and a severe decline in others, which led to the collapse of demand, the decline in investment, the contraction of trade, the

spread of economic stagnation in Arab countries and the collapse of the prices of raw materials in global markets. To alleviate the economic shock left, governments and central banks in the Arab countries intervened with an important financial and monetary stimulus package. The present paper aims to shed light on the impacts of the Covid-19 on Arab economies by highlighting the most important economic indicators, in addition to the various policies and measures that governments and central banks in the Arab countries have responded with to deal with the negative economic repercussions.

Keywords: Novel COVID-19; Arab Economies; Global Economy; Economic Impacts

مقدمة:

عرف العالم ابتداء من بداية سنة 2020 صدمة اقتصادية حادة تسببت فيها أسوء أزمة صحية في التاريخ الحديث بعد ظهور فيروس كوفيد-19 (COVID-19) والذي انتشر بسرعة قياسية من الصين إلى دول العالم. ولوقف انتشار الفيروس، سارعت دول العالم بما فيها العربية منها إلى اتخاذ تدابير صحية احترازية صارمة قوامها إغلاق كثير من الأنشطة الاقتصادية، الحد أو منع تنقل الأفراد وبعض السلع وهو ما تسبب في إلحاق أضرارا كبيرة بكل الأنشطة الاقتصادية، فبدأت الاقتصاديات العربية بتسجيل أداء سلبي ابتداء من فيفري 2020 والذي تعمق ابتداء من شهر مارس، وللتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي تسببت فيها التدابير الصحية استجابت الدول العربية بسرعة بإجراءات نقدية ومالية واسعة لتحفيز الطلب وإنقاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة.

حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على انعكاسات فيروس كوفيد-19 المستجد على الاقتصاديات العربية ومختلف السياسات والتدابير التي تم تبنيها من السلطات في الدول العربية لمجابهة الفيروس المستجد، وعليه فإن إشكالية الورقة تتمحور حول السؤال التالي: **ما هي الانعكاسات المترتبة على انتشار جائحة كوفيد-19 على أوضاع الاقتصاديات العربية، وكيف كانت إستراتيجية الدول العربية لمجابهة فيروس كوفيد-19؟**

وللإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف البحث، تم التعرض إلى ثلاث محاور هي: الأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل تفشي فيروس كوفيد-19، تداعيات فيروس كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية العربية، وجهود الدول العربية لمواجه التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كوفيد-19.

1- الأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل تفشي فيروس كوفيد-19:

تختلف أزمة فيروس كوفيد-19 تماما عن باقي الأزمات الاقتصادية السابقة نظرا لاقتران الأزمة الصحية بركود اقتصادي سريع وحاد بعد الانتشار السريع للفيروس ما خلق ضغوطات شديدة على الاقتصاديات الوطنية وجعل من استعادة الأداء الايجابي للنشاط الاقتصادي خلال السنة الحالية أمرا مستبعدا.

يشهد الاقتصاد العالمي حاليا صدمة استثنائية وحادة، حيث أدت تدابير الوقاية الصحية لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 إلى توقف كثير من النشاطات الاقتصادية وتراجع أخرى وتقييد تنقل الأفراد والموارد الاقتصادية وعليه، عرف العرض العالمي انكماشا حادا كما سجل الاستثمار تباطؤا فيما زاد تقلب أسعار السلع وانكمشت التجارة الدولية، ودخل الاقتصاد العالمي في ركود حاد دفع صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته بشأن النمو، حيث توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي في سنة 2020 بنسبة -4,4%، وهو أسوء بكثير من الأزمة المالية العالمية 08-2009 مع إمكانية أن يستعيد عافيته ويسجل معدل نمو 5,2% خلال سنة 2021 في حالة رفع إجراءات الحجر الصحي ،(IMF, 2020, p. 1) فيما كانت توقعات البنك العالمي أكثر تشاؤما (5,2%-) (البنك الدولي، 2020). (IMF, 2020, p. 2)

شكل رقم 1: توقعات المؤسسات الدولية حول معدل نمو الاقتصاد العالمي (في المائة)

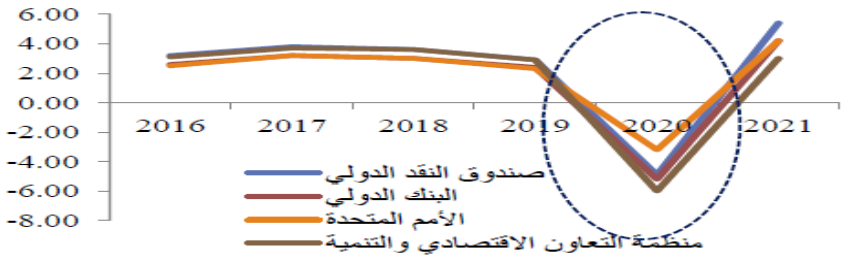

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشره أغسطس 2020، ص10.

يعد الاقتصاد الصيني أول الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة، حيث كشفت الإصدارات الرسمية عن انكماش الناتج المحلي في الصين بنسبة 6,8% على أساس سنوي في الربع الأول من سنة 2020، (IATA, 2020, p. 2) ، فيما توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الصيني في سنة 2020 نموا بنسبة 1,9%، وهي أسوء نتيجة خلال عقود من الزمن. وفي هذا السياق، أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش اقتصاد منطقة اليورو سنة 2020 بنسبة 8%، وهي أول انتكاسة نمو منذ سبع سنوات، مع استمرار دول منطقة اليورو وخارجها في إغلاق اقتصادها وتجارتها الخارجية لفترة غير محددة، علاوة على ذلك فإن الانتشار الواسع لعدم اليقين لدى المستهلكين وقطاع الأعمال إزاء استمرار إجراءات الحجر الصحي أدى إلى تراجع حاد في الطلب الكلي بالإضافة إلى تعديل العديد من خطط الاستثمار أو إلغائها، وهو ما ضر بآفاق النمو في منطقة اليورو.(ECB, 2020)

وفي ظل انفتاح الأسواق على التجارة الدولية والتدفقات المالية، فمن المتوقع أن تتدهور فرص النمو في الأسواق الناشئة والنامية مع انخفاض الطلب مع اضطرابات الإنتاج في الصين ومنطقة اليورو، وخاصة التي تعتمد سلاسل القيمة

العالمية والسياحة أو التي تصدر سلعا صناعية ومواد أولية. (W.B, 2020, pp. 1-23)

2- تداعيات فيروس كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية العربية:

2-1- تداعيات فيروس كوفيد-19 على الناتج المحلي العربي:

خلف انتشار فيروس كوفيد-19 آثارا سلبية حادة على الناتج المحلي لكل الدول العربية نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط والمواد الأولية، تباطؤ الإنتاج الصناعي، وانكماش الطلب الخارجي لدى أهم الشركاء التجاريين، علاوة على انخفاض مداخيل بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية: كالسياحة والترفيه، تراجع تحويلات العاملين في الخارج. (طلحة، 2020، الصفحات 11-30) بلغت حصة الطلب الخارجي على سلع وخدمات الدول العربية 48% من إجمالي الطلب الكلي، وهو ما جعل من أثر تراجع الطلب الخارجي حادا على اقتصاديات الدول العربية. ولقد توقع البنك الدولي أن تشهد التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضا بنسبة 8% لتصل إلى 55 مليار دولار في سنة 2020 بسبب الركود الاقتصادي، انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة، وتدابير الإغلاق التي أثرت على قدرة المهاجرين على تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما سيساهم في تراجع حاد في دخل كثير من الأسر. (البنك الدولي، 2020) تجدر الإشارة أن تحويلات العاملين بالخارج تسهم بحوالي 10% من الناتج المحلي لبعض الدول العربية المستوردة للنفط، وهو ما سيؤثر سلبا على المراكز المالية الخارجية لها ويضاعف من متاعب ميزان المدفوعات. (طروبيا، 2020، صفحة 19)

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، يتوقع أن يتراجع الناتج الحقيقي فيها بنسبة -4,3% خلال سنة 2020 (أكتوبر 2019)، ويرجع

ذلك إلى ارتفاع التوقعات باستمرار تقلب أسعار النفط، تضرر قطاع البيع بالتجزئة، النقل الداخلي والخارجي، خدمات السياحة التي تضررت كثيرا من انتشار الفيروس بعد إلغاء غالبية الرحلات، إضافة إلى تباطؤ قطاع الصناعة التحويلية بعد تأجيل وإلغاء العديد من الخطط الاستثمارية. أما الجزائر، فقد توقع الصندوق أن ينكمش النمو فيها خلال سنة 2020 بنسبة 5,2%. (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 5). إن تراجع النمو وتدهور النشاط الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط من شأنه أن يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الاستمرار في الإنفاق على البرامج الاجتماعية يحتاج إلى أسعار نفط أعلى من تلك السائدة حاليا والمتوقع أن تبلغها خلال السنة الحالية. (سلامة، 2015، الصفحات 25-17)

في نفس السياق، قدر البنك الدولي أن تواجه الجزائر صعوبات مالية كبيرة بسبب تراجع أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل نتيجة توقع تراجع الطلب على النفط في سنة 2020 إلى مستويات تاريخية بمقدار 9,3 مليون برميل يوميا، (البنك الدولي، 2020). كما يمكن أن تزيد الصعوبات المالية بعد الاتفاق في أفريل 2020 على تخفيض الإنتاج (اتفاقية أوبك+)، حيث أعلنت الجزائر على التخفيض في إنتاجها من النفط بما يتماشى مع الاتفاق المبرم.(OPEC, 2020) على الرغم من تخفيض نفقات التجهيز والتسيير في قانون المالية لسنة 2020 إلا أن التوقعات لسنة 2020 تشير إلى ارتفاع عجز الميزانية إلى 16,3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما سيؤدي تراجع عائدات التصدير (51%) إلى زيادة العجز التجاري إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري إلى 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، بينما ستشهد الاحتياطات الرسمية انخفاضا إلى 24,2

مليار دولار والتي تعادل 6,1 أشهر واردات في سنة 2020 في حالة لم تتخذ إجراءات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد. (البنك الدولي، 2020)

وفي الدول العربية المستوردة للنفط، ورغم أن التراجع في أسعار النفط قد يخفف عليها تكاليف استيراد المادة إلا أن تراجع النشاط الاقتصادي في العالم سيؤثر عليها بحدة بسبب تراجع أسعار المواد الأولية، انخفاض في تدفق رؤوس الأموال إليها، وتدهور قطاعات هامة: كالسياحة، التجارة وركود الطلب في الدول التي تشكل مصدرا لتحويلات المغتربين، وهذا ما سيحد من قدرة هذه الدول على الاستجابة السريعة للتحديات العاجلة.

2-2- تداعيات فيروس كوفيد-19 على الميزانيات العمومية للدول العربية:

تشهد الاقتصاديات العربية تدهورا اقتصاديا من شأنه أن يزيد من تدهور عجز الميزانية في الدول العربية نتيجة تراجع الإيرادات الضريبية في الوقت الذي سجلت فيه الأعباء الحكومية ارتفاعا، حيث يؤدي تراجع أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل خلال سنة 2020 إلى تراجع إجمالي الإيرادات العمومية بنسبة 21,1%، (OPEC, 2020) وارتفاع خسائر المنطقة العربية الصافية من الايرادات النفطية. (قعيد، 2020، صفحة 144) من المتوقع أن يكون العجز أكبر في الدول التي تمتلك حيز مالي محدود كالجزائر التي سجلت أعلى عجز ميزانياتي بين الدول العربية المصدرة للنفط، فالإنفاق العام في الجزائر لازال يتميز بضعف المرونة بسبب استمرار ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام والمعاشات، ما يجعل من خيارات الحكومة فيما يخص تنويع السياسات ورفع الإنفاق على الصحة دون التأثير على باقي القطاعات محدودة، وبذلك من المتوقع أن تواجه الدول العربية صعوبات كبيرة في تبني سياسة توسعية للتعامل مع الفيروس نظرا لهشاشة الأنظمة

الاقتصادية والصحية فيها ومحدودية قدراتها. (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 5-6)

2-3- تداعيات فيروس كوفيد-19 على سوق العمل:

تأثر سوق العمل بحدة من فيروس كوفيد-19 المتفشي بسبب تراجع عروض العمل، حيث أدى الحجر الصحي المفروض وعمليات الإغلاق والتباعد الاجتماعي وفرض قيود متشددة على تنقل الأفراد إضافة إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي إلى تدهور عميق في ظروف سوق العمل، إغلاق واسع لاماكن العمل، تعطل سلاسل التوريد، وتراجع حاد في الإنتاجية، الأمر الذي دفع أرباب العمل إلى إغلاق المحال التجارية والمصانع وإجراء تخفيضات فجائية وحادة في ساعات العمل والأجور وتسريح العمالة. (IMF, 2020, pp. 1, 2) سجلت منظمة العمل الدولية ارتفاع نسبة تسريح العمالة في القطاعات والأنشطة التي تضررت بفعل القيود الاحترازية: كالسياحة، الترفيه، النقل والبيع بالتجزئة.(ILO, 2020, pp. 1-9) وفي ظل قلة فرص التشغيل واستمرار عدم اليقين بشأن تاريخ انتهاء تدابير الاغلاق الاحترازي، عرف سوق العمل في كثير من مناطق العالم رجوع العمالة الوافدة الى دولها الاصلية اضافة الى سحب الدول لمواطنيها المغتربين. (الهرش، 2020، صفحة 126)

كذلك، تضرر القطاع غير الرسمي من التدابير الصحية حيث تعتبر الوظائف في هذا القطاع أكثر هشاشة نظرا لغياب دخل بديل في حالة الإغلاق أو الإصابة بالفيروس، وتضاؤل إمكانية العمل عن بعد في المنزل.(ILO, 2020, pp. 1-9) وفي هذا السياق، تضرر سوق العمل في الجزائر بفيروس كوفيد-19 نظرا لحجم الاقتصاد الغير رسمي الذي اقترب من نصف الناتج المحلي الاجمالي، (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 173) ووصول العمالة الموظفة في هذا القطاع الى حوالي نصف اجمالي العمالة حيث تعمل بدون تغطية اجتماعية وفي ظروف عمل غير

لائقة، مما زاد الامر سوءا هو اشتغال العمالة الغير رسمية في قطاعات البناء، الاشغال والتجارة التي تعتبر أكثر الانشطة الاقتصادية تضررا من تدابير الاغلاق ووقف المشاريع العمومية التي رافقت انتشار فيروس كوفيد-19. (حدو و البشير، 2019، الصفحات 574-577)

2-4- تداعيات فيروس كوفيد-19 على قطاع السياحة:

تأثر قطاع السياحة كثيرا بإجراءات الإغلاق وانهيار النشاط الاقتصادي، حيث أن 80% من الشركات العاملة به هي شركات صغيرة ومتوسطة غير قادرة على تحمل الصدمات. (عبد المنعم و طلحة، 2020، صفحة 12) نتيجة إلغاء رحلات الطيران، حيث تأثر قطاع السياحة، خدمات الضيافة والترفيه ومعها البيع بالتجزئة بشدة بعد فرض قيود على تنقل الأشخاص، حيث تم إغلاق 72% من الوجهات العالمية أمام السياحة الدولية. (UNWTO, 2020, p. 2) ولمواجهة التحديات، قامت كثير من وكالات السياحة ومؤسسات الفندقة والترفيه في الدول العربية بتسريح نسبة هامة من العمالة المشتغلة وتخفيض الأجور، حيث تعد السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة. (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 2-14) وبسبب تراجع الطلب واستمرار إغلاق كثير من المناطق السياحية والترفيهية وشلل قطاع النقل وتشديد القيود على تنقل الأفراد من المتوقع أن تتأثر تنافسية قطاع السياحة في العديد من الدول العربية. (طلحة، 2020، الصفحات 11-30)

2-5- تداعيات فيروس كوفيد-19 على الأسواق المالية:

تجاوبت الأسواق المالية في دول العالم مع أزمة الفيروس المستجد، حيث سجلت تقلبات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية 08-2009 نتيجة استمرار إجراءات الإغلاق لفترة غير محددة والتي خلقت حالة من عدم اليقين بشأن طول

تلك الإجراءات، تدهور الثقة في أوساط المستثمرين، وارتفاع المخاطر في الأسواق المالية، مما زاد من حدتها الركود الاقتصادي، انكماش الطلب وتراجع التجارة الدولية. لقد شهدت أسواق المال تدهورا سريعا منذ فيفري 2020، حيث لوحظ تدهور ثقة المستثمرين وامتناعهم عن المخاطر.(Haruhiko, 2020, p. 3) وعليه انخفضت أسعار الأصول الخطرة: كالأسهم وسندات الشركات بحدة خاصة في الدول التي يهيمن فيها التمويل المباشر.(World Economic Forum, 2020, pp. 4-7)

تراجعت مؤشرات أسواق المال العربية وارتفعت خسائرها ابتداء من فيفري 2020، حيث شهد سوق دبي المالي في شهر مارس أكبر تراجع بين الأسواق المالية العربية (21,7%) متبوعا ببورصة البحرين (14,9%) وسوق الدوحة للأوراق المالية (13,8%) ثم سوق المال السعودي (11,5%)، (طلحة، 2020، الصفحات 11-30) قبل أن تنتعش التداولات وترتفع القيمة السوقية للأسواق وتستعيد الاسواق المالية بعضا من أداءها السابق، ما انعكس على المؤشرات العربية التي تحسنت بعد تدخل الحكومات العربية والاعلان عن اكتشاف لقاحات جديدة للوقاية من فيروس كوفيد-19. (صندوق النقد العربي، نوفمبر 2020)

أثرت تدابير مجابهة تفشي فيروس كوفيد-19 على الاستثمار في الاسواق المالية العربية، حيث تراجع حجم التبادل وحجم الطلب والعرض على الاسهم المتداولة تزامنا مع تراجع آفاق النمو بسبب انهيار اسعار النفط، وانكماش التجارة الخارجية. (خمقاني و عبدة، 2020، الصفحات 152-153) من المتوقع أن تهيمن التذبذبات على أداء الأسواق المالية العربية، فهناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في الأسواق المالية في ظل استمرار إجراءات الإغلاق وتدابير الوقاية من الفيروس، الأمر الذي انعكس على قرارات المستثمرين التي ستظل تتسم بالحذر الشديد في ظل تدهور المراكز المالية للشركات بسبب تراجع

مبيعاتها وأرباحها، ومع وجود الاقتصاديات الصناعية والعربية في وضع خطير، تزايدت الضغوطات على الأسواق المالية العربية.(Haruhiko, 2020, p. 3)

لقد غيرت أزمة فيروس كوفيد-19 من اتجاهات الاستثمار، حيث سجل هروب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المناطق الأكثر أمنا واستقرارا، حيث تعد الدول العربية المصدرة للنفط اكبر الخاسرين مع تراجع التدفقات التراكمية لاستثمارات الحافظة (غير المباشرة) الوافدة إليها بأكثر من 3,5 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020 وتسارع وتيرة خروجها بعد ذلك، نتج عنها تراجع أسعار الأسهم واتساع فروق العائد على السندات السيادية بشكل كبير. (صندوق النقد الدولي، 2020) وفي هذا الصدد، سجلت تكاليف الاقتراض في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بمقدار 279 نقطة أساس. (صندوق النقد الدولي، 2020) وبذلك، فمن المتوقع أن تزداد الأوضاع المالية صعوبة وان يتراجع النمو في الدول العربية.

مع ارتفاع مخاطر الأسواق المالية العربية والعالمية، من المتوقع أن تواجه الحكومات العربية صعوبة في تسويق سنداتها في ظل اتجاه وكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيفها لكثير من السندات، ما يعقد من مهمتها في توفير الأموال لمواجهة تبعات الفيروس. (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 2-14)

2-6- تداعيات فيروس كوفيد-19 على قطاع النقل الجوي:

تعد الظروف الحالية التي تمر بها صناعة النقل الجوي أعمق أزمة على الإطلاق يواجهها القطاع وأوسع نطاقا من الفترة التالية لهجمات 11 سبتمبر 2001، حيث قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي خسارة صناعة النقل الجوي ب 314 مليار دولار بسبب تراجع الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى نسبة 55% في سنة 2020، وهو أكبر انخفاض وأسوء أداء لصناعة النقل الجوي في التاريخ الحديث بسبب استمرار إغلاق الحدود والوجهات السياحية جزئيا وكليا، تشديد

القيود على سفر الأفراد، وتراجع الثقة والاستثمار والأعمال بشكل مفاجئ، بالإضافة إلى انتشار الغموض حول وجود جدول زمني واضح لعودة الرحلات إلى مستويات ما قبل الأزمة، إضافة إلى تراجع الطلب على الرغم من انخفاض أسعار الوقود نتيجة انخفاض أسعار النفط، إلا أن أداء قطاع الطيران ظل يتسم بالشلل والذي انعكس على أسعار أسهم شركات الطيران العالمية التي استمرت بالتراجع بشكل حاد.(IATA, 2020) ومع استمرار الجائحة، قامت الكثير من شركات الطيران بتسريح كثير من عمالها وخفض رحلاتها للحفاظ على السيولة، فيما اضطرت بعضها إلى طلب مساعدة الحكومات وإعلان الإفلاس بعد ارتفاع الخسائر والديون المستحقة.(bloomberg, 2020)

وعلى مستوى المنطقة العربية، فقد ألقت أزمة الجائحة بتداعياتها على صناعة الطيران في المنطقة، حيث زادت الضغوطات التشغيلية في شركات الطيران العربية نتيجة تراجع الإيرادات بعد تعليق الرحلات. وفي هذا الصدد، تشير توقعات الاتحاد الجوي للنقل الجوي لسنة 2020 إلى انخفاض أعداد المسافرين في تسع دول عربية (الجزائر، مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، الكويت، تونس، عمان ، قطر) يحتل فيها قطاع الطيران مكانة هامة بحوالي 114 مليون مسافر، فيما يتوقع أن تنكمش إيرادات القطاع بحوالي 23 مليار دولار. دفعت الأوضاع الصعبة شركات الطيران العربية إلى تخفيض تكاليفها، غير أن أزمة السيولة الحادة التي واجهتها قد عجلت بتدخل بعض الحكومات العربية لمساعدتها من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، تأجيل سداد التكاليف والقروض المستحقة، وتقديم قروض بفترات سماح طويلة نسبيا. تجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع الطيران في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط التي تضم الدول العربية جد هامة، حيث يوفر 2,4 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة (2,3% من إجمالي العمالة) ويحقق إيرادات

بقيمة 130 مليار دولار (4,4% من الناتج المحلي الإجمالي). (عبد المنعم و اسماعيل، 2020، صفحة 4)

2-7- تداعيات فيروس كوفيد-19 على التجارة الخارجية:

تأثرت التجارة الخارجية لأهم السلع التي تصدرها الدول العربية بتفشي فيروس كوفيد-19 وتحوله إلى جائحة عالمية. وفيما يلي، سنحاول تسليط الضوء على أهم التطورات التي لحقت بتجارة تلك المواد من ناحية الطلب والعرض ومن ثم أسعارها.

أ- **تداعيات فيروس كوفيد-19 على تجارة المواد الأولية:** أثرت جائحة كورونا على الطلب والعرض من المواد الأولية، فتراجع الطلب العالمي نتيجة تدهور الثقة وتعطل سلاسل التوريد والركود الاقتصادي، وهي عوامل عملت على تراجع الأسعار فيها بحدة إلى مستويات تاريخية. بدئ انخفاض اغلب أسعار المواد الأولية في جانفي 2020 حين هوت أسعارها بنسبة 18,4% في الربع الأول من سنة 2020.

ب- **تداعيات فيروس كوفيد-19 على تجارة النفط:** تراجعت أسعار النفط في سنة 2020 بسبب انهيار الطلب على الطاقة الذي توقعت منظمة "أوبك" أن لا يتجاوز 90,7 مليون برميل يوميا. (OPEC, 2020, p. 93) وهو أدنى مستوى بلغته أسعار النفط منذ أكثر من عشرين عاما بعد ارتفاع المعروض وحرب الأسعار بين الموردين الرئيسيين (روسيا والسعودية والإمارات). (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 5-6)

أشارت بيانات وكالة الطاقة الدولية أن التضييق على النشاط الاقتصادي العالمي والتنقل وإغلاق أماكن العمل والحدود أدى إلى انخفاض حاد في الطلب على استخدام المركبات الشخصية والسفر الجوي، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 3,8% أو 150 مليون طن من مكافئ النفط مقارنة

بالربع الأول من سنة 2019، وهو أكبر انخفاض منذ سبعة عقود، وعليه تراجعت أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أفريل 2020 إلى 17,66 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى شهري له منذ ديسمبر 2002، فيما وصلت مع نهاية الربع الثالث من سنة 2020 إلى 43,3 دولار للبرميل، أي اقل من مستواها (62,2) في سنة 2019 (أوابك، 2020، صفحة 6) ومع ذلك، من غير المتوقع أن يصل الطلب إلى مستويات ما قبل الأزمة خلال سنة 2020، حيث من المتوقع أن ينخفض الطلب في ديسمبر 2020بمقدار 2,7 مليون برميل يوميا عن مستويات ديسمبر 2019. (IEA, 2020, pp. 12-21) كما يتوقع أن تبلغ أسعار النفط في المتوسط 35 دولار للبرميل خلال سنة 2020. (W.B, 2020, pp. 1-20)

إلى جانب الطلب، ساهمت تخمة العرض في انهيار أسعار النفط بسبب وفرة العرض نتيجة الركود الاقتصادي الذي أعقب تفشي الفيروس وحروب الأسعار بين روسيا والسعودية والإمارات. (W.B, 2020, pp. 1-23)

ت- **تداعيات فيروس كوفيد-19 على تجارة الغاز الطبيعي:** عرف الطلب على الغاز الطبيعي خلال سنة 2020 انخفاضا محسوسا مدفوعا بالاعتدال التاريخي لدرجات الحرارة في نصف الكرة الشمالي. توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال سنة 2020 بنسبة 5% في كل قطاع ومنطقة، وهو الانخفاض الأول في الاستهلاك السنوي منذ عام 2009، عندما انخفض الاستهلاك بنسبة 2%. (IEA, 2020, pp. 42-43) ففي أوروبا ، أدى الطقس المعتدل إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بنحو 11% حتى نهاية ماي 2020، كما انخفض استهلاك القطاع السكني والتجاري بشكل رئيسي، بينما أدى تنفيذ عمليات الإغلاق في العديد من البلدان إلى انخفاض حاد في استهلاك الغاز الطبيعي لغرض توليد الكهرباء بنسبة 20% حتى نهاية ماي 2020. وبالمثل،

انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية بنسبة 2,8% حتى نهاية ماي 2020 مدفوعًا بانخفاض حاد في استهلاكه لتوليد الكهرباء (-5%) مارس ونهاية ماي 2020.

شهدت الأسواق الآسيوية الناشئة انكماشًا في استهلاك الغاز الطبيعي بسبب تراجع طلب القطاع الصناعي عليه، حيث زادت عمليات الإغلاق في الصين وأماكن أخرى من الضغط الإضافي على الطلب على الغاز الطبيعي، ففي الصين كان نمو استهلاك الغاز بطيئا، بينما ارتفع طلب الهند بنسبة 10% وذلك خلال الربع الأول من سنة 2020.(IEA, June 2020, pp. 15-20)

ث- **تداعيات فيروس كوفيد-19 على تجارة الفحم:** وفي حين تأثرت أسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير بتفشي فيروس كوفيد-19، كما تأثرت أسعار الفحم قليلا، ويرجع الفضل في ذلك إلى تخفيض الصين لإنتاجها من المادة بسبب الركود الاقتصادي ما ساعد على تخفيف صدمة انهيار أسعار المادة، ونتيجة لاستمرار الركود الاقتصادي، أعاد البنك الدولي تقديراته لأسعار الطاقة، حيث توقع أن تنخفض أسعار الغاز الطبيعي والفحم خلال سنة 2020 بنسبة 25 و17% على التوالي قبل أن ترتفع في سنة 2021. (WB, 2020, pp. 1-35)

أدى اختلاف اتجاهات الطلب لكل وقود إلى تغييرات كبيرة في مزيج الطاقة العالمي. فانخفضت حصة الفحم في المزيج بنقطة مئوية كاملة تقريبًا إلى أقل من 23%، بينما زادت حصة مصادر الطاقة المتجددة من 26% في الربع الأول من عام 2019 إلى 27,5% في الربع الأول من عام 2020، وهو ما يهدد الطلب المستقبلي على نفط الدول العربية وغازاتها. (IEA, 2020, pp. 12-13) وعليه، من المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 40% في المتوسط خلال سنة 2020 عن مستوياتها

في سنة 2019 قبل استعادة عافيتها تدريجيا إلى 42 دولار للبرميل في سنة 2021، حيث تبقى هذه التوقعات رهينة الفترة التي قد تمتد فيها إجراءات الحجر الصحي.

ج- **تداعيات فيروس كوفيد-19 على تجارة المواد الزراعية:** في خضم الانخفاضات في أسعار المواد الطاقوية، صنعت أسعار المواد الزراعية الاستثناء، حيث تراجعت أسعارها بنسب طفيفة (-9%) خلال الربع الأول من سنة 2020، ثم ارتفعت في الربع الثالث بنسبة 6% ما يعبر عن ضعف مرونة الطلب عليها. (WB, October 2020) ،إن استمرار إجراءات الإغلاق وانقطاع سلاسل التوريد من شأنها أن تتسبب في توقف تصدير المنتجات سريعة التلف، شح بعض مداخيل الموسم الزراعي المقبل من أسمدة، مبيدات، بذور ويد عاملة، ما سينتج عنه تراجع الإنتاج الزراعي، ندرة في بعض المواد الزراعية وارتفاع أسعارها، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للدول العربية المستوردة للغذاء، خاصة بعد إعلان بعض اكبر مصدري المحاصيل الزراعية عن تشديد القيود على صادراتها. (WB, 2020, pp. 1-35)

وفي ظل هذه الاضطرابات العالمية وركود الطلب والعرض، من المتوقع أن تعاني الدول العربية التي تعتمد على المواد الأولية استيرادا أو تصديرا من ركود اقتصادي خلال سنة 2020.(IEA, 2020, pp. 42-43)

3- **الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لمجابهة تداعيات انتشار فيروس كوفيد-19 على اقتصادياتها:**

تركزت جهود الدول العربية على منع انتشار جائحة كوفيد-19 من خلال فرض خطوات استباقية تمثلت في فرض قيود على التنقل الداخلي والخارجي، وفرض الحظر على بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما رفع من الضغوطات على الاقتصاديات العربية المتعثرة، وللتخفيف من وطأة تلك الضغوطات، استجابت الحكومات العربية إلى جانب البنوك المركزية فيها من خلال

حزم إجراءات ومساعدات لمساعدة شركاتها والأفراد على مجابهة تداعيات فيروس كوفيد-19.

3-1- دور الحكومات العربية **في مجابهة أثار فيروس كوفيد-19 على اقتصادياتها:**

رفعت الدول العربية إنفاقها على البنية التحتية الصحية، إلى جانب تقديم التمويل الكافي لاقتناء المعدات الطبية، دعم الفئات المتضررة، الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لاسيما في القطاعات المتضررة، حيث بلغت المبالغ المنفقة 0,4% من الناتج المحلي. (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 5) قدمت السعودية خلال الربع الأول من سنة 2020 حزمة تحفيزات بقيمة 70 مليار ريال سعودي (2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم السيولة وتشجيع البنوك على زيادة تمويلها، وتأجيل المستحقات الضريبية، إضافة إلى تخفيض الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية بقيمة 50 مليار ريال. وفي منتصف أفريل 2020، دعمت جهود مواجهة الفيروس بحزمة إضافية بقيمة 97,5 مليار ريال سعودي، تضمنت دعم، إعفاء وتأجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، أما الإمارات فتبنت حزمة تحفيز بقيمة 76 مليار دولار (19% من الناتج المحلي الإجمالي). وفي قطر، تم الإعلان عن حزمة من الإجراءات التحفيزية بقيمة 23,4 مليار دولار (12%من الناتج المحلي الإجمالي)، (طلحة، 2020، الصفحات 11-30) إضافة إلى رفع الإنفاق على القطاع الصحي حيث استمرت الحكومة القطرية في دفع رواتب العمالة الوافدة من المرضى والخاضعين للحجر الصحي. (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 5-6) أما الحكومة الكويتية، فأطلقت صندوق تمويلي بقيمة 10 مليون دينار كويتي بمشاركة البنوك لدعم جهود مواجهة الفيروس من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية الطارئة للحكومة. (طلحة، 2020، الصفحات 11-30)

أما في الأردن، فقد تم تقديم دعم طارئ للاقتصاد بقيمة 1550 مليون دينار أردني إضافة إلى 150 مليون أخرى لتامين السيولة الكافية لتغطية الالتزامات المستحقة على القطاع الخاص. وفي مصر، أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 100 مليار جنيه تضمنت تأجيل المستحقات الائتمانية على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية وإلغاء غرامات التأخر عن السداد.

أما في دول شمال إفريقيا، فأطلق المغرب الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة فيروس كورونا بقيمة 10 مليار درهم لدعم القطاع الصحي ودعم الاقتصاد المحلي والقطاعات الأكثر تضررا بالجائحة، فيما أعلنت تونس عن خطة طوارئ بقيمة 25 مليار دينار تونسي (2% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم المستشفيات بالمعدات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس المستجد. وفي الجزائر، رفعت الحكومة إنفاقها على المرافق الصحية والأجهزة الطبية، وقامت بتأجيل تسديد الفواتير والضرائب المستحقة على الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما تم تخفيض الإنفاق بنسبة 30% على باقي القطاعات باستثناء الأجور، (طلحة، 2020، الصفحات 25-30) علاوة على تقليص الاستثمار في قطاع الطاقة إلى النصف إلى 7 مليار دولار، وتجميد بعض المشاريع. (كرامة و آخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كرورنا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، 2020، صفحة 324)

3-2- دور البنوك المركزية العربية في مجابهة أثار انتشار فيروس كوفيد-19 على اقتصادياتها:

لتدعيم جهود الحكومات، تدخلت البنوك المركزية العربية لمواجهة الفيروس المستجد، حيث قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإجراء تخفيضين في أسعار

الفائدة في مارس 2020، وأعلنت عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (1,9% من الناتج المحلي الإجمالي) لتشجيع البنوك على الاستمرار في تلبية حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة من التمويل، وتأجيل سداد القروض المستحقة عليها. وفي الإمارات، خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أسعار الفائدة مرتين ونسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب إلى النصف، كما أعلن عن حزمة تدابير تحفيزية بقيمة 256 مليار درهم لدعم السيولة، تشجيع البنوك على الإقراض، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك خفض بنك الكويت المركزي ومصرف قطر المركزي أسعار الفائدة مرتين، فيما تعهد مصرف قطر المركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك، خاصة تلك التي تقوم بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المتضررة بشدة، وقام بإطلاق تسهيلات لتشجيع البنوك على تأجيل القروض المستحقة على القطاع الخاص لمدة ستة أشهر.

وفي مصر، قام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة وإطلاق برنامج لشراء الأسهم بقيمة 20 مليار جنيه. وعلى صعيد منطقة شمال إفريقيا، خفض البنك المركزي التونسي أسعار الفائدة، وقدم ضمانات حكومية للعمليات الائتمانية الجديدة مع تأجيل سداد القروض القائمة، كما أطلق صناديق استثمارية، فيما قام البنك المركزي المغربي بتخفيض أسعار الفائدة، تأجيل سداد القروض المستحقة، وتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية المقبولة من البنك المركزي في مقابل إعادة تمويل البنوك ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ومن جهته، خفض بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10 إلى 8%، وأعلن عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار (6% من الناتج المحلي الإجمالي). (طلحة، 2020، الصفحات 28-30) تجدر الإشارة أن توسع

القطاع غير الرسمي في الدول العربية كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في رفع قيمة حزم التحفيز المالي. (عبد المنعم و طلحة، 2020، صفحة 8، 9)

اضافة الى الجهود العربية لمواجهة تبعات انتشار فيروس كوفيد-19، استفادت الدول العربية من مساعدات خاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأتيح للمغرب استخدام السحب من خط الوقاية والسيولة، وفي مارس 2020 وافق الصندوق على عقد اتفاق جديد مع الأردن والصومال في إطار تسهيل الصندوق الممدد والتسهيل الائتماني الممدد، كما قدم الصندوق دعما ماليا لتونس في إطار التمويل السريع. (صندوق النقد الدولي، 2020، الصفحات 2-14)

أما البنك الدولي، فوافق في 2 أفريل 2020 على منحة لفائدة موريتانيا بقيمة 5,2 مليون دولار لتدعيم نظامها الصحي لمواجهة الجائحة، واستفادت لبنان من إعادة تخصيص 40 مليون دولار لتعزيز نظامها الصحي بتجهيز المستشفيات، مع زيادة قدرتها على اختبار وعلاج الحالات المصابة، تسريع شراء المعدات والمستلزمات الطبية. استفادت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تمويل ومساعدات فنية ضمن صندوق التمويل السريع لمكافحة فيروس كوفيد-19. وفي 28 أفريل 2020، وافق البنك على تقديم مساعدة طارئة للأردن لمواجهة الجائحة بقيمة 20 مليون دولار لتعزيز قدراته في الكشف عن الحالات، معالجة الإصابات، ورفع جاهزية نظامه الصحي، حيث تندرج المساعدة في إطار برنامج التأهب والاستجابة الإستراتيجية لفيروس كوفيد-19 بقيمة 6 مليار دولار الذي تمت الموافقة عليه في 2 أفريل 2020 . وفي 18 ماي 2020، وافق البنك على إعادة تخصيص 3,6 مليون دولار للعراق لمساعدته على التصدي للفيروس، اكتشاف المرض واحتواءه من خلال تدعيم المستشفيات بالمعدات واللوازم الطبية. (البنك الدولي، 2020)

الخاتمة:

واجه العالم ابتداء من بداية السنة الحالية أسوء أزمة صحية في التاريخ الحديث والمتمثلة في فيروس كوفيد-19 المستجد الذي تطور بسرعة إلى جائحة عالمية، كان لها تبعات اقتصادية بعد قيام دول العالم بفرض تدابير احترازية شملت إغلاق أماكن العمل وتخفيض ساعات العمل وتقييد حركة الأفراد والسلع لاحتواء تفشي الفيروس.

نتائج الدراسة:

كباقي دول العالم، تأثرت المنطقة العربية بفيروس كوفيد-19 المستجد، حيث تسببت التدابير الوقائية وجهود احتواء انتشار الفيروس التي تم اتخاذها في الدول العربية وعلى مستوى الشركاء التجاريين لها في إلحاق أضرارا بليغة بالاقتصاديات العربية التي بدأت في تسجل أداء سلبي ابتداء من فيفري 2020 وتزايد من شهر مارس مع توقف كثير من الأنشطة الاقتصادية ومواجهة البعض الآخر صعوبات كبيرة للاستمرار في النشاط بعد انهيار الطلب، تباطؤ الاستثمار، وتراجع تاريخي في أسعار المواد الأولية وأسعار الأسهم والسندات نتيجة انتشار عدم اليقين لدى المستهلكين والمستثمرين من استمرار إجراءات الاحتواء في المنطقة العربية وخارجها.

وعليه، تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية في المنطقة العربية بحدة وبسرعة بعد تسجيل انخفاض حاد وسريع في إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدل البطالة، فيما استمرت أسواق المواد الأولية والأسواق المالية في تسجيل تقلبات حادة وتاريخية.

أدى انهيار أسعار النفط والمواد الأولية إلى إضعاف المراكز المالية الخارجية للدول العربية النفطية، زيادة الضغوط على النفقات العامة ومن ثم على باقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يضعف من قدرات الدول العربية على مجابهة

تبعات الأزمة ويقلل من فرص الخروج من الركود الاقتصادي بسرعة. ورغم ذلك، تدخلت الحكومات والسلطات النقدية في الدول العربية للتخفيف من انعكاسات الجائحة بسياسات مالية ونقدية تحفيزية، تضمنت تدابير وحزم مالية هامة لتحفيز الطلب، والتخفيف من وطأة التدابير الوقائية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنعاش الاقتصاد من ركود اقتصادي توقعت المنظمات الدولية أن يستمر خلال السنة الحالية والقادمة إذا استمرت إجراءات الاحتواء والإغلاق.

توصيات الدراسة:

كشف انتشار فيروس كوفيد-19 المستجد عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية العربية وانكشافها الكبير على الصدمات الخارجية بما فيها الصحية. إن اجتماع اختلال التوازنات الداخلية مع الخارجية في الدول العربية من شأنه أن يرفع من حجم المخاطر في الدول العربية على المدى القصير، ويجعل من فرض تدابير وقائية إضافية أمرا محفوفا بالمخاطر على الطلب العام، الثقة، الأسعار والنمو. وعليه، فإن الدول العربية مطالبة بشدة بالإسراع بإصلاحات هيكلية عميقة لتنويع الاقتصاديات للتخلص من التبعية المفرطة للمواد الأولية، وتكثيف الإصلاحات المالية لتنويع الإيرادات العامة، إضافة إلى إدماج الاقتصاد الغير رسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية. كذلك، يتعين على السلطات في الدول العربية تعزيز الطلب المحلي لتعويض تراجع الطلب الخارجي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجنب الإفلاس والتوقف عن النشاط، وذلك بتخفيض الضرائب وتأجيل دفعها وتسهيل حصولها على التمويل وتقديم الحوافز لها إضافة إلى إعادة هيكلة ديونها المتعثرة، خاصة شركات إنتاج المعدات الطبية لتحقيق الأمن الطبي.

آفاق البحث:

مع استمرار تفشي فيروس كوفيد-19، واستمرار تسجيل الاقتصاديات العربية لأداء باهت مع استمرار الاضطرابات الاقتصادية وزيادة شدتها وتراجع النمو الاقتصادي وتضرر عملية التنمية الاقتصادية فيها، تبرز أهمية البحث في سبل تعزيز صلابة الاقتصاديات العربية وتبني الاستراتيجيات الاقتصادية الأنسب لتحقيق التنوع الاقتصادي بعيدا عن السياسات المؤقتة والترقيعية غير المدروسة العواقب.

المراجع و المصادر:

1. أحمد فايز الهرش. (2020)، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، ص126.
2. البنك الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 25 جوان, 2020، من https://bit.ly/3ieWWfP
3. البنك الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 16 ماي, 2020، من https://bit.ly/2YK6BUO
4. البنك الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 16 مارس, 2020، من https://bit.ly/2YK6BUO
5. البنك الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 16 ماي, 2020، من https://bit.ly/2NLQHDf
6. البنك الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 07 ديسمبر, 2020، من https://bit.ly/36QiZXj
7. الوليد احمد طلحة. (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي.
8. أوابك. (نوفمبر , 2020)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية.
9. بدر الزمان خمقاني، و سامية عمر عبدة. (2020)، تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية: حالات مختارة من 11 دولة عربية للفترة (ديسمبر 2019-ماي2020)، Les Cahiers du Cread ، المجلد 36، العدد 03، ص ص. 152-153.
10. صندوق النقد الدولي. (2020)، تاريخ الاسترداد 10 ماي, 2020، من https://bit.ly/2PAS60h
11. صندوق النقد الدولي. (10 ماي, 2020)، تم الاسترداد من https://bit.ly/2DGTZ8Z

صندوق النقد الدولي. (أبريل, 2020)، آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى ، ص ص. 2-14.

12. صندوق النقد الدولي. (أبريل, 2020)، آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، ص ص. 5-6.

13. صندوق النقد الدولي. (أبريل, 2020)، آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، ص 5.

14. صندوق النقد العربي. (نوفمبر, 2020)، النشرة الشهرية لأسواق المال العربية، العدد الخامس، ص 2.

15. صندوق النقد العربي. (أغسطس, 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، ص10.

16. لطيفة قعيد. (2020)، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد 02، العدد 02، ص 144.

17. محمد حدو، و عبد الكريم البشير. (2019)، اشكالية ظاهرة العمالة غير الرسمية وسبل معالجتها: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 08، العدد 01، ص ص. 574-577.

18. مروة كرامة، و آخرون. (2020)، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كرورنا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، ص 324.

19. ممدوح سلامة. (2015)، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (الإصدار الطبعة الأولى). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

20. ندير طروبيا. (2020)، فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة. مجلة مدارات سياسية ، المجلد 03، العدد 03، ص 19.

21. هبة عبد المنعم، و الوليد طلحة. (أبريل, 2020)، حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية. موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 12، ص ص. 1، 8، 9.

22. هبة عبد المنعم، و محمد اسماعيل. (مايو, 2020)، تداعيات ازمة فيروس كورونا السمتجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي،موجز سياسات، العدد 13، ص 4.

23. يوسف بودلة، و حمزة كواديك. (2018)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي-دراسة تحليلية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، ص 173.